الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القضيـة : عـ17ـدد
تـاريخ القـرار: 23 جانفي 2009

قـرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القـرار التالي بين

العـارضـة : شـركة أوراسكوم تونس للاتصالات "تونزيانا" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بحدائق البحيرة بضفاف البحيرة – 1053 تونس

مـن جهـة

المـدعى عليها : الشـركة الوطنية للاتصالات"إتصالات تونس" في شخـص ممثلهـا القانوني الكائن مقره بشـارع اليـابان منبليزير- 1002 تونس.

مـن جهـة أخـرى

بعد الإطّـلاع على عـريضـة الدعـوى المقدمة من طرف شـركة أوراسكوم تونس للاتصالات "تونزيانا" إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 05 سبتمبر 2008، والمرسمة بدفتر القضـايا بكتـابة الهيئة تحت عـ17ـدد، ضمنتها تظلمها من تعمد الشـركة الوطنية للاتصالات اتيان ممارسات مخلة بقواعد المنافسة النزيهة تمثلت في تسويق عرض تجاري تحملت على إثره معلوم الطابع الجبائي الموظف على كل عملية شحن الكتروني وإعفاء حرفائها من المعلوم المذكور.

وبعد الإطّـلاع على تقـرير الشركة الوطنية للاتصالات في الرد على العـريضة الوارد على الهيئة بتاريخ 26 نوفمبر 2008.

وبعد الإطّـلاع على الفصول 63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد و74 جديد من مجلّـة الاتصالات الصادرة بموجب القانون عـ01ـدد لسنة 2001 المؤرّخ في 15 جانفي 2001 المنقحة والمتممة بالقانون عـ01ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الإطّـلاع على القانون عـ85ـدد لسنة 2006 المتعلق بقـانون المالية لسنة 2007.

وبعد الإطّـلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة يوم 23 جانفي 2009، وفيها حضرت ممثلة "تونزيانا" وطلبت طرح القضية، كما حضرت ممثلة "اتصالات تونس" وفوّضت النظر للهيئة.

وإثـر ذلك وبعـد المفاوضـة القانونيـة صرّح بمـا يلـي :

مـن حيـث الشكـل

حيث رفعت الدعـوى ممن له صفة ومصلحة واستوفت جميع موجباتها الشكلية واتجه قبولها شكـلا.

مـن حيـث الأصـل

حيث تقدّمت العارضة بشكاية إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 05 سبتمبر 2008، تظلمت فيها من الممارسات التي أقدمت عليها "اتصالات تونس" والمتمثلة في تسويق عرض تجاري، أعفت من خلاله حرفائها من دفع معلوم الطابع الجبائي الموظف على كل عملية شحن الكتروني مقابل تحملها دفع المعلوم المذكور، وهي ممارسة اعتبرتها العارضة مخلة بقواعد المنافسة النزيهة.

وحيث تراجعت العارضة في شكايتها طالبة طرح القضية.

وحيث طلبت المدعية طرح القضية و اتجه التصريح بذلك.

ولـهذه الأسبـاب قـررت الـهيئة :

1- قبــول الدعـوى شكـلا.

2- طـرح القضية.

وصـدر هذا القـرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركّبة من السـادة :

علـي غضبانـي : رئيـس الهيئـة
محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئـة
محمـد البنقـي : عضـــو
المنصرعامري : عضـــو
حسين الحبوبي : عضـــو
محمد سيالـة : عضـــو